



العنف المبني على النوع الاجتماعي في الفضاء العام بالبلاد التونسية

(ملخص)





منسق المشروع :

سليم القلال

بالتعاون مع :

مريم السّلامي

عماد زعيم

خولة الماطري

ردمك : 8-81-931-9973-978



المقدمة

لقد قطعت المرأة في تونس أشواط عديدة نحو مساواة حقيقية مع الرجل على المستوى القانوني وبدرجة أقل على مستوى التصورات والممارسات اليومية وقد تمكّنت النساء التونسيّات، بدفع من الرئيس الحبيب بورقيبة ومن خلال الإعلان عن مجلّة الأحوال الشخصيّة يوم 13 أوت 1956 وبفضل نضالية الحركات النسائية (الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والاتحاد الوطني للمرأة التونسية وجمعية النساء التونسيات للبحث والتنمية الخ...)، من فرض قانون أساسه المساواة على أصعدة متعدّدة من الحياة الاجتماعية، فشكّلت تربية الفتيات أولويّة وطنيّة في السياسة التربوية خلال الستينات كما عرف الحق في العمل تقدّمًا هامًا بالمقارنة مع دول أخرى في المنطقة. وبذلك اعتبر إدماج المرأة في التطور الاجتماعي وخلق الثروات بعد الاستقلال أولوية سياسية.

إلا أنّ التمييز ضدّ المرأة يظل مع ذلك واقعا في البلاد التونسية على شاكلة ما هو موجود في العالم¹ (انظر على سبيل المثال الدراسات التي أنجزتها الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري سنتي 2007 و2010).

تناولت دراسات العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى حدود اليوم الفضاء الخاصّ (العنف العائلي، والعنف الزوجي، والعنف المنزلي أو الممارس ضدّ الشريك الحميم). بينما ظلّ الاهتمام بالفضاء العامّ ثانويًا وحتى هامشيًا.

1. <http://www.unwomen.org/fr/what-we-do/> ending - violence - against - women/ facts - and - figures

وفي هذا الإطار، أطلق مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف)، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مشروع دراسة وطنية حول "العنف المبني على النوع الاجتماعي في الفضاء العام بالبلاد التونسية".

ولم يكن تحوّل النظر من الخاص إلى العام بمعزل عن السياق التاريخي والسياسي الذي تشهده تونس منذ "أحداث 14 جانفي 2011"².

وقد تناولت هذه الدراسة أمرين أساسيين :

- وصف العنف في الفضاء العام وتحديد حجمه : فالأمر يتعلّق بوصف مختلف أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي تقع النساء ضحية له حسب نوعية الفضاء العام. ودُعّم هذا الوصف بقياس تفشي ظاهرة العنف على أساس النوع الاجتماعي حسب ملامح النساء المستهدفات والفضاء العام. وشمل بحثنا أيضا النظر في مدى نفاذ المرأة إلى للفضاء العام وظروف النفاذ إليه إضافة إلى الاستراتيجيات المعتمدة.

- فهم خفايا هذه الممارسات : إذ يتعلّق الأمر باستكشاف المنطق الاجتماعي الذي "يبرّر" هذه الممارسات وقيّمها. وفي هذا الإطار تستجيب النظرية الاجتماعية النفسية للتمثيلات الاجتماعية (موسكوفيتشي، 1961) لهذه المهمة وتدعم، بفضل ما أتاحتها من أدوات، التمشي الذي تم اعتماده في هذه الدراسة.

² "تكشف التسميات العديدة لأحداث 14 جانفي 2011" عن الرهانات السياسية القائمة اليوم في البلاد التونسية فتسميات مثل : ثورة، وتمرد، وقوى أجنبية متحكمة في التونسيين و، و17 ديسمبر، و14 جانفي تعيّن جميعها الأحداث ذاتها. فيختار البعض إحداها أو الأخرى بحسب التوجهات والرهانات السياسية مع إمكانية الجمع بينها . وسنلجأ ، حتى لا نشارك في هذا السجل السياسي الذي لا مجال له هنا، إلى استعمال الطفرين وإلى استعمال لفظة "أحداث" أنجذب الأحكام القيمية والأحكام الموالية.

وقد تضمّنت هذه الدراسة مسحا وطنيا كميّا شمل نماذج ممثلة للمجتمع التونسي من ناحية، ودراسة نوعية مشفوعة بحوارات فردية مع تونسيين وتونسيات في كامل تراب الجمهورية بهدف تعميق نتائج المسح الكمي. وقد هُيئَ لهاتين الدراستين بعلميتين اثنتين :

- تنظيم يوم تفكير حول الإشكالية بمشاركة مجموعة من الباحثين وممثلين عن المجتمع المدنيّ والمؤسّسات العموميّة.

- مسح نوعي عن طريق " مجموعات بؤرية" شمل سبع مجموعات ذات ملامح مختلفة موزّعة على مختلف مناطق البلاد. وقد مكّنتنا هاتان العمليّتان، فضلا عن تعريفات منظمة الأمم المتحدة³ التي تبنيهاها، من تحديد مؤشرات العنف المبني على النوع الاجتماعي بالبلاد التونسية.

3. يمدّنا إعلان منظمة الأمم المتحدة عن القضاء على العنف الممارس ضد المرأة سنة 1993، بالتعريف التالي للعنف الممارس على المرأة: «كل فعل عنف مسلّط على جنس الأنثى يتسبّب أو يمكن أن يتسبّب في ضرر للنساء أو آلام جسدية أو جنسية أو نفسية بما في ذلك التهديد بمثل هذه الأفعال والإجبار أو الحرمان المتعمّد من الحرّية سواء أكان ذلك في الحياة العامة أم الخاصّة».

تعريف المفاهيم

العنف المبني على النوع الاجتماعي :

تضعنا مقارنة النوع الاجتماعي (الجندر) على طريق فهم العنف الممارس ضدّ النساء اجتماعيا وثقافيا وتاريخيا. والتي تبرز السمّات الثقافية والاجتماعية المسندة إلى الجنس البيولوجي. فهي "تصنيف ثنائي يخلق مجموعتين اجتماعيتين ويرتّبهما مسندا إليهما صفات خاصة (...). فالنوع الاجتماعي عبارة عن تمسّ يهدف إلى خلق اختلافات جنسية وتشبيها وتقديمها على أنها طبيعية واستعمالها فيما بعد (...)" (ليبر⁴، 2008، ص5). وتظهر مهارات النوع الاجتماعي النفوذ والامتيازات الاجتماعية والاقتصادية المسندة إلى الرجل على أنها "طبيعية" وليست نتيجة لبناء اجتماعي. وتقتضى أيضا في بعض الأحيان أن يمثّل مفهوم العنف تعبيرا طبيعيا وأساسيا للذكورة. ويؤكد "باتلر"⁵ (1990) أن النوع الاجتماعي ينتمي إلى نظام علاقات يهدف إلى تقوية هيمنة الذكر والتقليل من شأن الهويات البديلة وحتى محوها (الأنثوية، المثلية الذكورية والمثلية الأنثوية والجنس المزدوج...).

الفضاء العام :

إنّ تعريفات الفضاء العام في غاية من التّنوّع فهي تركز على وظائف الفضاء (فضاءات التبادل والتلاطف والتحضر إضافة إلى فضاءات النقاش الخ...) وعلى طبيعته (كالمدينة أو أي مجال جغرافي آخر). ولذا فإن تعريفات الفضاء العام تسمح مجالاً عريضاً وتشمل كل ما لا يتعلّق بما هو خاصّ إن صحّ التعبير في تغيير فضاءات واقعية، والفضاءات الافتراضية وفضاءات الرمزية وفضاءات المفتوحة وأخرى مغلقة العريضة أو الضيقة، بداية من المقهى وصولاً إلى ركن الشارع، المؤسسات، الفضاء الحضريّ إضافة إلى الرّيف ووسائل الاتّصال والوسط السّياسي والأنترنات، جميعها مكونات للفضاء العام.

4. ليبر 2008 النوع الاجتماعي، العنف والفضاءات العامة.

5. باتلار 1990 مشكلة بين الجنسين الحركة النسوية وتخريب الهوية.

يمكن أن يعرف الفضاء العام بأنه كل إطار حقيقي أو رقمي يسمح بالتفاعل خارج الفضاءات الخاصة بين فاعلين اجتماعيين مختلفين لا يعرفون بعضهم البعض بالضرورة. وقد ركّزنا الاهتمام في هذه الدراسة بشكل جوهريّ على أربعة أنماط من الفضاءات العامة وهي : فضاء التنقل وفضاء الترفيه وفضاء التسلية والفضاء المهني. وكان علينا أن نقوم باختيارات قصد تمييز هذه الفضاءات. وقع اختيارنا بعد اجتماعات عديدة مع منفيدي الدراسة لثلاثة فضاءات هامة بحسب وظائفها :

فضاءات التنقل : وتنقسم إلى نوعين : الشارع، باعتباره مكان عبور ويشمل الحيّ السكني، المؤسسات العمومية، الأماكن التجارية والساحات العامة. ووسائل النقل باعتبارها مكان عبور ووسائل حراك، وتتضمن مختلف أنواع وسائل النقل العموميّ والمحطات.

فضاءات الاستراحة والترفيه : وهي الأماكن المخصصة للراحة والترفيه مثل المقاهي والمطاعم والنزل والمهرجانات والحدائق العمومية والبساتين وما شابه. علما وأنّه قد تمّ الأخذ بعين الاعتبار أنّ الترفيه غير متاح لجميع الأوساط الاجتماعية وليس جزءا من كل أنماط العيش، فأضفنا عبارة "فضاءات الاستراحة" لتدلّ على أوقات الراحة.

الفضاءات المهنية وفضاءات الخدمات : وتهمّ فقط النساء اللائي يعملن أو عملن وتضمّ إضافة إلى مكان العمل : المقاهي والمطاعم وغرف الملابس وبيوت الراحة. وهي الفضاءات التي تنعت بأنها نصف عامّة باعتبارها فضاءات تمكّن من التعارف. حيث ليس بالضرورة أن يطلّ المرء مجهولا. وتشمل الفضاءات المهنية أماكن العمل العلاقات الداخلية التي قد تنشأ بين المجموعة التي تشغلها والمجموعات التي لاينتمي إليها. وتضمّ المجموعة الأولى العلاقات في الإدارات العامة والخاصة (بين الزملاء وضمن التراتبية الوظيفية وبين الموظّفين والمشغّلين إلخ...) أما المجموعة الثانية فتشمل العلاقات بين الموظفين والمواطنين في أفضية الخدمات (البلديات وخدمات الديوانة إلخ... أضف إلى ذلك الأسواق الأسبوعية والمراكز التجارية والمستشفيات والخدمات الصحية إلخ...).

المؤشرات المختارة لهذه الدراسة :

اعتبرنا أعمال عنف، كل السلوكات الاجتماعية والتصرفات الفردية التي تتركس الهيمنة الذكورية والتمييز ضد النساء باعتماد على تعريفات العنف (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء). واستكشفنا على وجه الخصوص :

- كل تمييز سلبيّ (بالمقارنة مع الرجل) في النفاذ إلى فضاءات التمكين (التربية والتكوين المهني والشغل).

- كل تمييز سلبيّ (بالمقارنة مع الرجل) في النفاذ إلى فضاءات تحقيق الذات أو الترفيه أو المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية (المشاركة في أنشطة داخل المنظمات أو أنشطة نقابية أو رياضية أو الإبحار على الأنترنت).

- كل عمل عنف يندرج ضمن الأنماط الأربعة للعنف التالية :

النفسي : الشتم والقول البذيء والاحتقار والإهانة والتّهكم من الجسد أو الثياب والتهديد بالعنف وأخذ مكان شخص آخر في الصّف واقتفاء أثر شخص في الطريق.

الجنسي : المضايقة والتفسير والتعريّ أمام شخص ومحاولة اللمس وإلزام شخص بلمس آخر والالتصاق والقيام بحركة أو قول كلمة ذات إيحاء جنسي وإجبار شخص على القيام بعلاقة جنسية.

الجسدي : الصفع والهجوم بسلاح أو سكين والدفع والرمي بشيء والعضّ والجذب من الشعر والمنع من الحركة والضرب وافتكاك شيء والخنق ومحاولة القتل.

الاقتصادي⁶ : احتقار عمل الآخر، وإعطاء أجر غير معادل للعمل والحطّ من قيمة عمل الآخر وممارسة الضغط والتصرف بشكل مهين وحرمان الآخر من حقّه في الراحة واستغلال عمل الغير والمساومة والتأجير المتدنّي وحرمان الغير من الترقية وتشويه السمعة.

6. لنشر إلى أنّ هذا النمط من العنف لن يقع اعتباره إلا في الفضاء المهنيّ.

المسح الكمي

اختيار العينات :

وقع تحديد العينات بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء. بالاعتماد على طريقة اختيار العينات المرتبة على درجتين :

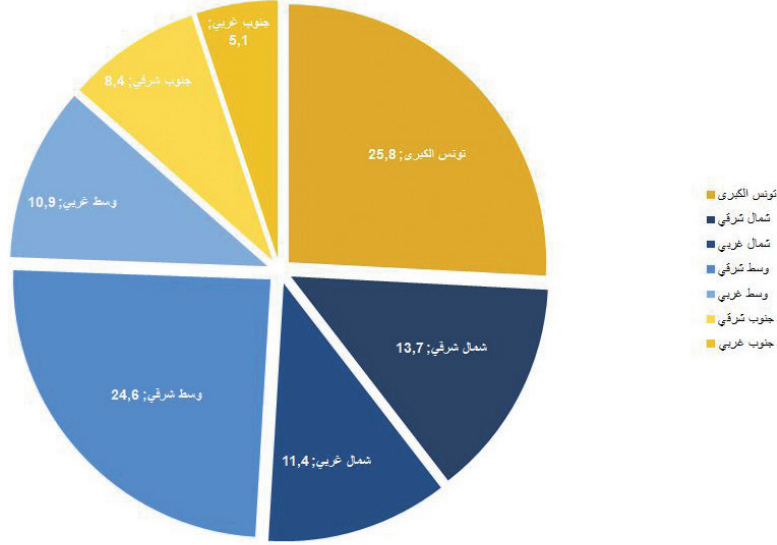
درجة السبر الأولى : وقع اختبار 200 مساحة جغرافية بشكل عشوائي موزعة على 7 مناطق اقتصادية (تونس الكبرى والشمال الشرقي والشمال الغربي والوسط الشرقي والوسط الغربي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي). والجهة الجغرافية (حضرية، ريفية) بالمقارنة مع عدد السكان المستهدفين في هذه المناطق الجغرافية.

درجة السبر الثانية : وقع اختيار الأسر في كل من هاته الوحدات الأولية (عناقيد) التي أجري معها البحث بشكل آلي وبدرجة الاحتمال نفسها من داخل العنقود الذي ينتمي إلى العينة. فاستجوبنا في كل عنقود 15 امرأة و5 رجال تتراوح أعمارهم بين 18 و64 سنة.

حجم وتوزيع العينة

سكان 2014 % (المعهد الوطني للإحصاء)	النسبة %	الحجم	
23.2	25.8	1001	تونس الكبرى
13.9	13.7	531	شمال شرقي
11.5	11.4	441	شمال غربي
23.3	24.6	952	وسط شرقي
13.2	10.9	424	وسط غربي
9.1	8.4	327	جنوب شرقي
5.6	5.1	197	جنوب غربي
	100.0	3873	مجموع

توزيع نسب العينة حسب الجهات



وبذلك كانت بنية العينة وقيّة لبنية السكان الأم (بما أنها تقترب من توزيع السكان حسب الجهات) مما يمكننا من الحديث عن عينة تمثيلية.

النتائج

تفشي العنف في الفضاء العام :

53.5% من النساء المستجوبات صرّحنا إنهن تعرّضن لشكل من أشكال العنف في فضاء عام خلال السنوات الأربع الأخيرة (2011 - 2015) وتشمل النسبة كامل العينة الممثلة للنساء التونسيات. وتحوي نساء يعملن وأخريات لا يعملن واللّاتي يتنقلن داخل المدن الكبرى أو بين المدن واللّاتي لا يتنقلن بكثرة إلخ... وبعبارة أخرى تضمّ هذه النسبة النساء الأكثر ارتياداً للفضاء العام (من جهة أنشطتهن اليومية مكانتهن ومناطق سكنهن إلخ...). والنساء الأقل ارتياداً للفضاء العام.

تفشي العنف في الفضاء العام حسب نوع العنف :

تفشي العنف حسب نوع العنف

العنف الجنسي	العنف الجسدي	العنف النفسي
75.4%	41.2%	78.1%

تفشي العنف النفسي : 78% من النساء المستجوبات صرّحن بأنهن تعرّضن لشكل من أشكال العنف النفسي في الفضاء العام. وجسدنا هذا النوع من العنف بأشكال مختلفة "إن لوحقت مشيا على الأقدام أو على دراجة نارية أو سيارة" وهو ما يمثل أكثر الأفعال تواترا (ما يقارب 24% من النساء اللاتي تعرضن لعنف نفسي عشنه) يليه أنهن شتمن (22% من النساء اللاتي تعرّضن لهذا النوع من العنف وعشنه).

تفشي العنف الجسدي : 41.2% من النساء المستجوبات صرّحن بأنهن تعرّضن لشكل من أشكال العنف الجسدي في الفضاء العام. ويعدّ "افتكاك شيء بالقوة" أكثر أفعال العنف الجسدي الملحق بالمرأة تواترا بنسبة 33%.

تفشي العنف الجنسي : 75.4% من النساء صرّحن بأنهن عشن عنفا جنسيا في الفضاء العام. 24.3% منهن من تمّ إزعاجهن أكثر من 10 مرات والإزعاج هو أكثر الأفعال تواترا بنسبة 23% من النساء اللاتي يتعرضن لمثل هذا العنف ويليه الالتصاق بهن بنسبة 22.6%.

تفشي العنف ضد النساء حسب نوع العنف ومدينة السكن :

نجد بين النساء اللاتي يواجهن العنف اختلافات دالة بين ثلاثة أنواع من العنف المستكشف حسب المدن. وتختلف أعمال العنف ضد المرأة من مدينة إلى أخرى اختلافا

دالاً. ولا تعود هذه الاختلافات إلى طبيعة العيّنة أو إلى أي تفاوت آخر. ويصف الجدول التالي هذه الاختلافات :

تفشي العنف حسب نوع العنف

المدينة	نسب العنف الجنسي	نسب العنف الجسدي	نسب العنف النفسي
أريانة	76.6%	43.8%	71.5%
بن عروس	60.2%	43.7%	68.9%
تونس	75.0%	50.0%	79.6%
منوبة	56.9%	46.9%	74.5%
بنزرت	79.0%	19.4%	58.7%
نابل	87.9%	35.7%	89.0%
باجة	71.4%	34.3%	82.9%
جندوبة	69.2%	33.3%	56.4%
الكاف	86.2%	17.2%	55.2%
سليانة	72.0%	28.0%	64.0%
القيروان	70.4%	40.7%	59.3%
سوسة	85.7%	62.1%	92.1%
منستير	85.2%	60.7%	85.2%
المهدية	55.6%	22.2%	88.9%
صفاقس	68.1%	26.1%	75.6%
قابس	76.9%	24.1%	92.9%
قتصة	85.7%	42.9%	50.0%
سيدي بوزيد	73.3%	50.0%	63.3%
قصرين	61.9%	50.0%	78.6%
قبلي	89.5%	26.3%	68.4%
توزر	77.3%	22.7%	95.5%
تطاوين	72.7%	30.0%	81.8%
مدنين	67.3%	35.3%	89.1%

ويبدو من خلال هذا الجدول أن مدينتي سوسة والمنستير هما اللتان تشهدان أكبر نسبة عنف ضد النساء مهما كان نمط هذا العنف. كما توجد نسب خصوصيات حسب المدن فمدينة الكاف مثلا هي من بين أقل المدن التي توجد فيها العنف الجسدي والنفسي ولكنها في الوقت نفسه من بين أكثر المدن التي يمارس فيها العنف الجنسي. بينما تختص مدينة قابس بكثرة العنف النفسي (92.9%). وتمثل مدينة قبلي أعلى نسبة عنف جنسي ضد المرأة بالفضاء العام.

تفشي العنف على أساس النوع الاجتماعي في الفضاء المهني :

58.3% من النساء يصرّحن بتعرضهنّ للعنف في شكل من أشكاله في الفضاء المهني. ونسبة ضئيلة جدا منهنّ يروين وقائع عنف في هذا الفضاء. ولكن السؤال البديل : " هل تعتقدن بشكل عام أن المرأة التونسية تتعرض لهذا الشكل من العنف ؟" يكشف نسبا مهمة : 37% من النساء يعتقدن أن العنف النفسي يتكرّر أكثر من 10 مرات، و29.2% يعتبرن أن العنف الجسدي يحدث أكثر من 10 مرات و34.4% أن العنف الجنسي يحدث أكثر من 10 مرات في الفضاء المهني.

تفشي العنف : نساء ضحايا العنف حسب الملامح :

إنّ النتائج المقدّمة إلى حدّ الآن تهتم بتفشي العنف عموما على كامل العينة. نحاول فيما يلي تدقيق تحليل النتائج قصد التعرف إلى ملامح النساء المتعرضات للعنف على أساس النوع الاجتماعي.

تفشي العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب الحالة المدنية للنساء :

هل للعنف الموجه ضدّ المرأة في الفضاء العام علاقة بحالتها المدنية ؟ أردنا أن نقيس تفشي العنف على أساس النوع الاجتماعي داخل كل حالة مدنيّة فوجدنا أن ما يقارب 80% من النساء المخطوبات اللاتي وقع إستجوابهنّ يواجهن عنفا في الفضاء العام.

ثم تليه نسبة 74.5% النساء العازبات صرّحن بتعرضهن لشكل من أشكال العنف في الفضاء العام. ثم تأتي المتزوجات والمطلقات في الرتبة الأخيرة بنسبة 50% تقريبا.

نساء يتعرضن للعنف بالفضاء العام حسب الحالة المدنية

نسب نساء تعرضن للعنف حسب الحالة المدنية	الحالة المدنية
74.5%	عزباء
79.9%	مخطوبة
47.3%	متزوجة
35.3%	أرملة
54.1%	مطلقة

تفشي العنف على أساس النوع الاجتماعي حسب نوع النشاط :

قمنا بمعالجة أخرى قصد حصر تفشي العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب نوع النشاط. فوجدنا أن 88.5% من الطالبات المستجويات (أي 6.3% من مجموع العيّنة) تعرضن للعنف في الفضاء العام. ومن بين النساء الباحثات عن عمل (أي 5.3% من مجموع العيّنة) 81.7% تعرّضن للعنف في الفضاء العام. تليها النساء المشتغلات (22.1% من مجموع العيّنة) 67.3% منهن تعرضن للعنف في الفضاء العام. أما ربّات البيوت والعاطلات عن العمل (تباعا 65% و1% من مجموع العيّنة) فهن أقل تعرّضا للعنف نسبيا بنسب 43% و46.4% تبعاً.

وهكذا فإنّ التعرض للفضاء العام يزيد من نسب العنف ضد المرأة دون أن يكون ذلك حكرا عليهنّ بما أنّ نصف ربّات البيوت يقعن هنّ أيضا ضحيّة العنف الممارس على أساس النوع الاجتماعي.

نساء يتعرضن للعنف بالفضاء العام حسب النشاط الرئيسي

نسب نساء تعرضن للعنف حسب الحالة النشاط	نشاط الرئيسي
88.5%	طالبة
67.3%	تعمل
81.7%	تبحث عن عمل
43%	بالمنازل
46.4%	عاطلة عن العمل
71.4%	أخر

تفشي العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب الوضعية المهنية :

يظهر أنّ حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي تتنوّع بشكل واضح حسب الوضعية المهنية. ذلك أنه لا يقع التبليغ عن هذه الحالات في الفضاء العام بشكل متطابق. فـ 75.3% من الإطارات العليا يصرّحن إنهن تعرّضن لعنف. و 69.6% من الإطارات الوسطى وموظفات الإدارة. وتأتي العاملات في المرتبة الثالثة بنسبة 66.8%.

تستوفضنا هذه النتائج لأنّ النساء اللائي يتمتّعن برتبة الإطار العالي والمتوسط هنّ اللائي يصرّحن بحالات العنف الموجهة ضدّهن في الفضاء العام أكثر من النساء العاملات أو المشتغلات في المهن الحرّة. فهل يترجم هذا عن واقع أم أنه يرجع على الأرجح إلى سهولة الحديث عن العنف عند النساء الإطارات على عكس العاملات والنساء في قطاع المهن الحرّة ؟ المحضورات المحيطة بهذه الظاهرة التي تدفع الضحايا إلى الصّمت وتجنّب الخوض في هذا الحديث خوفا من خسارة جزء من حريّتهنّ هي التي تشرّع لهذا التساؤل.

نسب نساء يتعرضن للعنف بالفضاء العام حسب الوضعية المهنية

نسب نساء يتعرضن للعنف بالفضاء العام حسب الوضعية المهنية	الوضعية المهنية
75.3%	إطار عالي
69.6%	إطار متوسط/موظف إدارة
61.1%	مهنة حرّة
66.8%	عاملة

تفشي العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب المستوى التعليمي :

كلما تقدّم المستوى الدراسي للنساء صرّحن بأنهن يتعرّضن للعنف في الفضاء العام. إذ أنّ 76.4% من النساء اللّاتي قمن بدراسات عليا صرّحن بأنهن وقعن ضحية عنف مبني على النوع الاجتماعي في الفضاء العام مقابل 26.3% فقط من النساء اللّاتي لم يذهبن مطلقا إلى المدرسة. لتفسير هذه الأرقام يمكن تقديم قراءات متعدّدة منها أن النساء معرّضات أكثر للأخطار المنجرّة عن ارتياد الفضاء العام ويتعرّضن بالتالي إلى العنف الذي يشكّل الفضاء العام مسرحا له. أو أنّ المسكوت عنه بخصوص المحضورات المتعلّقة بالعنف في الفضاء العام قد يضعف بالتقدّم تدريجياً في المستوى الدراسي.

نسب نساء يتعرضن للعنف بالفضاء العام حسب المستوى الدراسي

عالي	ثانوي	أساسي	إبتدائي	أمية
76.4%	65.5%	60.7%	41.0%	26.3%

تفشي العنف حسب أنماط العنف وملامح النساء :

سنقوم في هذا الجزء بتدقيق التحليل لمعرفة العلاقة بين ملامح النساء وشكل العنف. وبعبارة أخرى هل توجد علاقة بين شكل العنف (النفسي والجنسي والجسدي) وبين ملامح النساء ؟

تفشي العنف حسب شكل العنف والحالة المدنية :

يوجد بين النساء ضحايا العنف اختلاف دالّ حسب شكل العنف (باستثناء ما يتعلق بالعنف الجسديّ) والحالة المدنية.

نسب نساء يتعرضن للعنف بالفضاء العام حسب نوع العنف والحالة المدنية

عنف جنسي	عنف جسدي	عنف نفسي	الحالة المدنية
87.6%	45.3%	80.9%	عزباء
92.5%	39.3%	82.3%	مخطوبة
69.6%	39.2%	76%	متزوجة
50%	45.3%	78.2%	أرملة
72.5%	52%	85%	مطلقة

يظهر أن المطلقات هن اللاتي يتعرّضن أكثر من غيرهنّ إلى العنف الجسديّ بنسبة 52%. ثم تليها الأرامل والعازبات في المرتبة الثانية بنسبة 45.3%. وتهتم أشكال العنف النفسي أيضا النساء المطلقات بالدرجة الأولى إلى حدّ 85%. ثم تأتي المخطوبات بنسبة 82% والعازبات بنسبة 80%. أما العنف الجنسي فيهمّ المخطوبات بدرجة أولى تليها العازبات بنسبة تقارب 88%. وهذه الأرقام تدلّ على أنّ من بين النساء ضحايا العنف 8 عازبات ومخطوبات من 10 يصرّحن بأنهن تعرضن لعنف نفسيّ وما يقارب 9 من 10 يقلن إنهنّ تعرّضن لعنف جنسيّ.

تفشي العنف حسب نوع والمستوى التعليمي :

فمنا بتصنيف للنساء التي تعرضن للعنف حسب المستوى التعليمي وشكل العنف الذي يلحقهن. يتم ارتكاب العنف النفسي والجنسي بطرق مختلفة حسب المستوى التعليمي للنساء. في حين لا يرتبط العنف الجسدي بالمستوى التعليمي للنساء.

نسب نساء يتعرضن للعنف بالفضاء العام حسب نوع العنف والمستوى الدراسي

عنف جنسي	عنف جسدي	عنف نفسي	المستوى الدراسي
48.3%	39%	73.3%	أمية
63%	42.1%	72.5%	إبتدائي
85.2%	37%	76%	أساسي
79.6%	39.9%	80.3%	ثانوي
84.4%	45%	82.2%	عالي

نفاذ محدود لفضاءات التمكين والمشاركة في الحياة الاجتماعية

النفاذ إلى التربية والتعليم :

نسب نساء والرجال حسب المستوى الدراسي

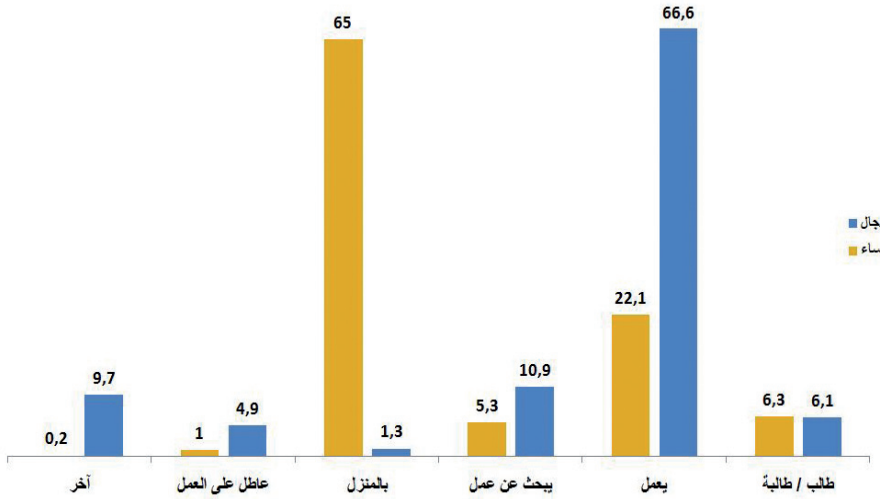
الرجال	النساء	المستوى الدراسي
3.3%	15.9%	أمية
23.5%	29.1%	إبتدائي
13.2%	10.5%	أساسي
40.8%	25.9%	ثانوي
19.2%	18.6%	عالي

تمثل النساء اللاتي لم يذهبن قطّ إلى المدرسة ما يقارب 16% من عيّنتنا (المعدل الوطني حسب المعهد الوطني للإحصاء هو 25%). 45.1% لم يتجاوزن مستوى التعليم الابتدائي. الوضعية مختلفة بالنسبة إلى الرجال ف 3.3% فقط من الرجال لم يذهبوا إلى المدرسة مقابل ما يقارب 16% من النساء.

وتبرز الإحصائيات مستوى الاختلافات في النفاذ إلى التعليم بين النساء والرجال.

مقارنة بين أنشطة النساء والرجال التونسيين :

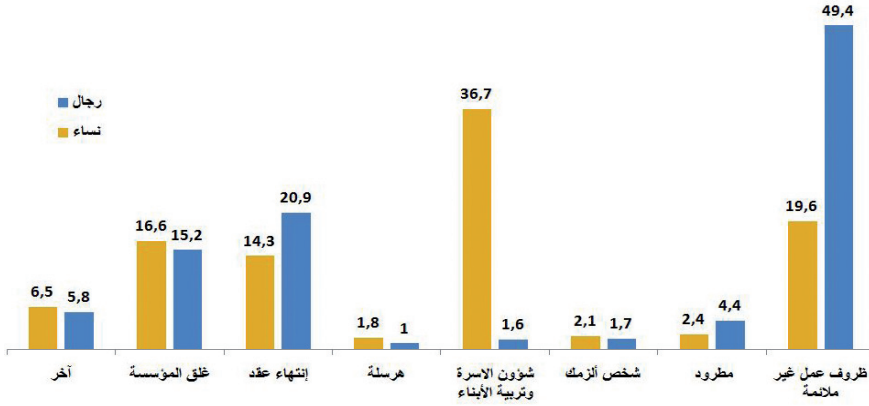
مقارنة بين نسب نوعية النشاط (نساء ورجال)



يشير الرسم البياني أنّ أنشطة الرجال والنساء تختلف بطريقة واضحة. حيث 22% من النساء يشتغلن في حين أنّ 65% منهنّ في البيت. وبالمقارنة نجد أنّ النسب تتعكس عند الرجال، حيث ما يقارب 67% من الرجال يعملون مقابل 1.3% فقط في البيت. هذه النسب يجب أن تحلل في علاقتها بمتغيرات أخرى ولا سيّما المستوى التعليمي والمستوى الاجتماعي والاقتصادي والجهة الوسط الحضري وريفي.

أسباب توقف النساء عن العمل في سنّ العمل :

مقارنة أسباب انقطاع الرجال والنساء عن العمل



تمثل الحياة الزوجية وتنشئة الأطفال أهم أسباب التوقف عن العمل للنساء بنسبة 36.7%. وتعدّ هذه الأسباب هامشيّة بالنسبة إلى الرجال إذ 1.6% هم معنيّون بها.

أمّا السبب الثاني بالنسبة إلى توقف النساء عن العمل في سن العمل فهو انتهاء نشاط مؤسسة. بينما تعدّ ظروف العمل السبب الرئيسي في الانقطاع عن العمل بالنسبة إلى الرجال.

نفاذ محدود يتطلب وضع استراتيجيّة خاصة للنساء التونسيات :

الفضاءات المستغلّة من النساء التونسيات :

استنتجنا من السؤال : أين تذهب ومتى تخرج ؟ أصناف حسب نوع الخروج الذي عبرت عنه النساء : ترفيه، عمل، قضاء شؤون، خروج لقضاء شأن عائلي، خروج مرتبط بعمل جمعياتي سياسي أو نقابي وأخيرا زيارات عائلية.

مقارنة نسب النساء والرجال الذين يصرحون بأنهم يخرجون للقيام بنشاط ترفيهي بالفضاء العام

نسب الرجال	نسب النساء
48.3%	39.1%

تمثّل رحلات الترفيه نسبة 39.1% عند النساء و48.3% عند الرجال. ووسائل الترفيه متنوعة وتشمل وسائل الترفيه المرتبطة بالفضاء العام، الأنشطة الثقافية (مسرح - سينما - مهرجان إلخ...) والأنشطة الدينية (مسجد - زاوية إلخ...) والأنشطة ذات العلاقة بالطبيعة (التجول الاستكشافي في الجبل أو البحر أو الغاب...) والأنشطة الرياضية وأنشطة السياحة (أسفار ونزل).

مقارنة نسب النساء والرجال الذين يصرحون أنهم يخرجون للقيام بشؤون أسرية والعلاج

نسب الرجال	نسب النساء	
27.6%	41.3%	نعم
72.4%	58.6%	لا
100.0%	100.0%	

41.3% من النساء يصرّحن بأنّهن يخرجن من أجل قضاء حاجيات مرتبطة بالأسرة مثل اصطحاب الأطفال إلى المدرسة أو الذهاب للتداوي وعلى العكس من ذلك 27.6% فقط من الرجال معنيّون بهذا الشكل من الخروج.

النفوذ المشروط إلى الفضاء العام :

تطلب 64% (56.3+8.2) مثلما هو مبين في الجدول اللاحق) من النساء الإذن من أجل الخروج من أحد أفراد العائلة بقطع النظر عن حالتها المدنية مقابل 25% يصرّحن بأنّهن لا يحتجن إلى إذن للخروج. وينعكس الأمر بالنسبة إلى الرجال بما أنّ 18.6% فقط يطلبون الإذن للخروج مقابل 73% لا يحتاجون إلى إذن.

نسب النساء والرجال الذين يطلبون إذن من الأسرة قبل الخروج

الرجال	النساء	
12.1%	56.3%	نعم دائما
6.5%	8.2%	في أغلب الأوقات
8.0%	9.2%	حسب المكان
7.8%	3.3%	أحيانا
65.6%	22.9%	لا أبدا

63% من النساء المتزوجات يطلبن الإذن من الزوج بينما 17.3% فقط من الرجال يطلبنه من الزوجة. وبالعكس 28% من النساء يصرّحن أنهن لا يحتجن إلى طلب الإذن من الزوج مقابل 74.8% من الرجال المتزوجين الذين يقولون إنهم لا يحتاجون إلى إذن من زوجاتهم.

نسب النساء والرجال الذين يطلبون إذن من الزوج قبل الخروج

الرجال	النساء	
12.6%	59.0%	نعم دائما
4.7%	4.8%	في أغلب الأوقات
7.8%	7.1%	حسب المكان
5.1%	2.8%	أحيانا
69.7%	26.3%	لا أبدا

استراتيجيات السلوك في الفضاء العام :

في الفضاء العام :

- 79.2% من النساء يحاولن دائما عدم لفت الانتباه مقابل 61.5% من الرجال.
- 82.6% من النساء يتظاهرن بالانشغال والجدية في أغلب الأحيان/ 59.6% من الرجال معنيين بهذا الأمر.
- 82.5% من النساء لا يتكلمن ولا يضحكن بصوت عال في أغلب الأحيان.
- الرجال معنيون بنسبة 55% بينما 29.3% يصرّحون أنّهم غير معنيين بهذا الشأن.

وصف مقترفي العنف حسب الفضاءات :

مقترفو العنف في الشارع :

في الشارع غالبية المقترفين للعنف النفسي أو الجسدي أو الجنسي هم رجال مجهولون (78% - 80.3% - 87.2% تباعا).

نسب المعتنفون في الشارع

عنف جنسي	عنف جسدي	عنف نفسي	
87.2%	80.3%	78.0%	رجل غير معروف
11.0%	9.2%	8.1%	رجل معروف
0.3%	1.8%	0.6%	شرطي
1.0%	7.2%	11.9%	عابر طريق
0.5%	1.5%	1.4%	آخر
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

المقترفون للعنف في وسائل النقل :

الركّاب هم من يقترف العنف النفسي في وسائل النقل بشكل أساسي وبنسبة تقارب 64%. ولكن نعلم أنّ 22% من العنف المرتكب في وسائل النقل يكون أصحابه إمّا السائق أو القابض. أمّا العنف الجسدي فيرتكبه الركابون أساسا بنسبة 78%. أمّا بالنسبة إلى العنف الجنسي فتقول 90% من النساء المتعرضات له إنه يتأتى أساسا من أحد الركّاب، ويتأتى من السائق أو القابض حسب 6.6% منهم.

المعنفون في وسائل النقل حسب نوع العنف

عنف جنسي	عنف جسدي	عنف نفسي	
6.6%	8.1%	21.6%	السائق/ القابض
89.8%	77.9%	63.9%	عابر طريق
0.9%	2.9%	9.3%	عابرة طريق
1.3%	8.1%	4.1%	أخر

المقترفون للعنف في فضاءات الترفيه :

إنّ العنف الجنسي في فضاءات الترفيه هو الذي أخبر عنه 1.1% من الأشخاص الذين تمّ طرح السؤال عليهم مقابل 0.9% بالنسبة إلى العنف النفسي و0.4% للعنف الجسدي. ويؤكّد ما بين 50 و60% من النساء أنّ مقترفي هذا العنف هم من الزبائن وزوّار هذه الفضاءات. ولنشر إلى أنّ المعتدي بالنسبة إلى 10% من النساء الضحايا يكون امرأة: بنسبة 9.7% للعنف الجنسي و9.1% للعنف الجسدي و7.7% للعنف النفسي.

المقترفون للعنف في الفضاء المهني :

فيما يتعلق بالعنف النفسي في الفضاء المهني ، تتمثل أكثر أعمال العنف تواترا في "التفوه" بعبارات نابئة " و"السب" و"التجاهل" و"الحط من الشأن". ويكون رئيس العمل هو من يقوم بذلك في أغلب الأحيان مثلما يبيّنه الجدول التالي، ويأتي الزملاء والحرفاء في المرتبة الثانية.

نسب المعتضين : عنف نفساني في الفضاء المهني حسب الفعل

زبون	عون أقل درجة	زميل	رئيس مباشر	مدير رئيس مؤسسة	
28.7%	2.2%	27.9%	30.9%	8.1%	لفض بذيء
23.3%	2.9%	29.1%	34.0%	9.7%	شتم
18.5%	1.6%	28.2%	42.7%	8.1%	تجاهل
21.7%	1.9%	19.8%	44.3%	12.3%	الاحتقار والاهانة

أمّا فيما يخصّ العنف الجسدي فيعتبر عدد النساء المعنّيات بهذا النمط من العنف ضعيفا نسبيا. والمقترفون له هم، كما هو الأمر بالنسبة إلى العنف النفسي، الرئيس في العمل والزميل والحريف.

نسب المعتضين : عنف جسدي في الفضاء المهني حسب الفعل

زبون	عون أقل درجة	زميل	رئيس مباشر	مدير رئيس مؤسسة	
32.5%	0.0%	37.5%	27.5%	2.5%	الدفع
23.1%	0.0%	25.6%	48.7%	2.6%	الرمي بشيء
35.0%	0.0%	25.0%	35.0%	5.0%	المنع من الحركة
54.8%	3.2%	12.9%	16.1%	12.9%	افتكاك شيء
15.4%	0.0%	38.5%	38.5%	7.7%	الخنق ومحاولة القتل

أما بالنسبة إلى العنف الجنسي، يعدّ فعل التّحرّش من أكبر النسب ويكون الزملاء هم المسؤولون عن ذلك في معظم الأحيان بنسبة 43.8%. وفيما يخص بقية الأفعال، يكون الرئيس في العمل والزملاء والحرفاء مسؤولين عن هذا النوع من العنف بشكل رئيسي. وتجدر الإشارة إلى أن 13 امرأة من الحجم الجملي لهذه العيّنة صرّحن أنّه وقع اغتصابهنّ في الفضاء المهنيّ. وذلك على يد 46.2% من الزملاء و30.8% من الحرفاء و15.4% من المدير أو الرئيس في العمل.

نسب المعتفين : عنف جنسي في الفضاء المهني حسب الفعل

زبون	عون أقل درجة	زميل	رئيس مباشر	مدير رئيس مؤسسة	
29.5%	1.9%	43.8%	21.0%	3.8%	التحرش
15.0%	0.0%	25.0%	40.0%	20.0%	محاولة المس
15.8%	2.6%	39.5%	34.2%	7.9%	الالتصاق
20.5%	0.0%	53.8%	20.5%	5.1%	القيام بحركة ذات إيحاء جنسي
15.0%	1.7%	43.3%	35.0%	5.0%	قول كلمة ذات ذات إيحاء جنسي
30.8%	0.0%	46.2%	7.7%	15.4%	اغتصاب

ويعدّ العنف الاقتصادي في الفضاء المهنيّ أكثر أنواع العنف التي تشمل النساء مقارنة بقية أشكال العنف الأخرى. وهو ممارس من قبل الرئيس في العمل أو المدير أو رئيس المؤسسة. ويعتبر الحطّ من قيمة عملهنّ من أكثر الأفعال الممارسة من قبل الرئيس في العمل بنسبة 62.6% والمدير أو رئيس المؤسسة بنسبة 20.9%.

نسب المعنفين : عنف اقتصادي في الفضاء المهني حسب الفعل

زبون	عون أقل درجة	زميل	رئيس مباشر	مدير رئيس مؤسسة	
5.6%	0.6%	10.6%	59.8%	23.5%	احتقار عمل الأخر
7.1%	0.0%	4.9%	58.3%	29.7%	إعطاء أجر أدنى
6.4%	0.0%	10.1%	62.6%	20.9%	الحط من قيمة عمل الأخر
3.1%	0.0%	10.3%	67.4%	19.2%	ممارسة الضغوط
2.3%	0.0%	11.7%	63.7%	22.2%	التصرف بشكل مهين
1.8%	0.0%	11.4%	65.4%	21.3%	حرمان من الحق في الراحة
3.2%	0.0%	10.4%	59.4%	26.9%	استغلال عمل الغير
0.7%	0.0%	8.3%	50.3%	35.2%	المساومة
9.6%	0.0%	6.9%	54.1%	29.4%	تأجير متدني
0.9%	0.0%	4.3%	65.5%	29.3%	الحرمان من الترقيه
1.0%	0.0%	10.4%	55.2%	26.0%	تشويه الصمعة

ردود فعل النساء التونسيات تجاه العنف :

• ردود فوريّة :

نادرا ما تترجم ردّة فعل النساء التونسيات إجمالا تجاه العنف في الفضاء العام بدفاع فوريّ عن النفس يظهر مباشرة أمام مقترب العنف. ويمكن تبرير ذلك بالخوف من الانتقام. ويكون الخوف أشدّ عندما يكون العنف جنسيّا. وباعتباره ظاهرة من المسكوت

عنها اجتماعيا وثقافيا لذلك لا تتحدث النساء عن العنف ولا يكشفن المجرم خوفا من مواجهة نظرة المجتمع.

ردود فعل النساء حسب نوع العنف في الفضاء العام

عنف جنسي	عنف نفسي	عنف جسدي	
11.5%	12.3%	19.9%	شتم وتهديد
10.3%	11.3%	22.9%	فرار، بكاء
9.7%	9.8%	9.9%	محاولة التصدي
65.7%	61.9%	39.7%	عدم فعل شيء
2.8%	4.6%	7.5%	آخر

• تبليغ الشرطة :

إنّ تبليغ الشرطة ضدّ مقترف العنف في الفضاء العامّ سلوك هامشي عموما. وتظنّ أفعال العنف الجنسي أكثرها إخفاء عند المرأة. وحده العنف الجسديّ يمكن أن يبلغ عنه الشرطة. وبذلك ليس العنف العائليّ أو الزوجي المقترف في الفضاء الخاص وحده المسكوت عنه نسبيا فالشيء نفسه بالنسبة إلى العنف في الفضاء العام.

نسب النساء الاتي رفعن دعوة ضد المعنف حسب نوع العنف

عنف جنسي	عنف نفسي	عنف جسدي	
3.4%	4.7%	17.8%	نعم
96.6%	95.3%	82.2%	لا

التمثيلات الاجتماعية للنساء في الفضاء العام :

إن اكتشاف المعنى الاجتماعي لحضور النساء في الفضاء العام⁷ يمثل إنارة جيدة لفهم ظواهر التمييز والعنف تجاههنّ. قمنا من أجل ذلك بتحليل التمثيلات الاجتماعية للنساء في الفضاء العام، وترتكز التمثيلات حول أربعة عوامل رئيسية :

العامل الأول : تعرّف المرأة في الفضاء العام بالإحالة على انتمائها العائلي : ابنة فلان، أو زوجة فلان.

العامل الثاني : الفضاء العام هو فضاء تحرّش جنسيّ ضدّ النساء.

العامل الثالث : مكان النساء في البيت.

العامل الرابع : حضور النساء (المظهر، الضحك، الجسد، اللباس) في الفضاء العام مصدر للازعاج والمضايقة.

يمكن أن تتنظم الآراء الفرديّة بشكل مختلف حول هذه العوامل الأربعة. وبعبارة أخرى فإنّ الرّجال والنساء يعبّرون عن آرائهم حول حضور المرأة في الفضاء العام انطلاقاً من هذه العوامل الأربعة بشكل رئيسيّ.

وقد استطلعنا، بفضل تحليل نمطيّ، أن نحدّد مجموعتين تتوقعان بشكل مختلف إزاء هذه العوامل : تميل أولاهما إلى التّموقع بالاتفاق مع هذه العوامل الأربعة كما وقعت صياغتها فيما تنزع الثانية إلى الاختلاف معها.

ويكشف تحليل الانتماء الاجتماعي لكل من المجموعتين أنّ المجموعة الأولى تتكوّن من أشخاص تتجاوز أعمارهم 50 سنة فأكثر. ومن الرّجال أكثر من النساء ومن مستوى تعليميّ ضعيف (أمّي أو لم يسعفه الحظ لمواصلة التعليم الابتدائيّ خاصّة) ومن ربّات

7. انظر أعمال موسكوفيتشي، 1961 ودواز، 1982.

البيوت. أمّا المجموعة الثانية فتتكوّن على العكس بشكل أساسي ممّن تتراوح أعمارهم بين 18 و30 أشخاص ذوي مستوى تعليمي عال (تعليم عال) ومن النساء أكثر من الرجال ومن الإطارات العليا أكثر من العمّال.

المسح النوعي :

أنجز مسح نوعي في جهات مختلفة قصد تدعيم نتائج مسح الكمي بشكل يدقّق نتائجه ويعمّق الجوانب التي يصعب استكشافها على المستوى الكمي. شمل هذا المسح 23 امرأة و14 رجلا. وتتلخّص نتائج هذا المسح في النقاط التالية :

- يتفق النساء والرجال على أنّ الفضاء العام عرف تدهورا في مستوى النظافة البيئية وأداب التعايش. ويعدّ العنف اللفظي جزءا لا يتجزأ من هذا الفضاء الذي اعتبر أيضا أقلّ أمانا منذ الثورة ولا سيّما بالنسبة إلى النساء. وتعتبر النساء الترفيه خارج بيت الزوج أو الأبوين ذو طابع ظريفي.

- لا يوجد فضاء عمومي واحد في تمثيلات النساء فهناك فضاء العمل أو الدراسة وهناك الإدارات والمستوصفات والمستشفيات أو السوق الذي يذهبن إليه لزوما والشوارع الذي هو فضاء مرور وليس مكانا يستثمر وهناك بصفة استثنائية بعض فضاءات التسلية كالشواطئ والحدائق العمومية وأماكن حفلات الزفاف.

- يساهم دخول المرأة إلى الفضاء العام في إنتاج العنف الرمزي باعتباره لا يستثمر على أنّه فضاء لهنّ كما هو للرجال تماما. فهو فضاء مجازفة يذهبن إليه بشروط وحين يكون خروجهنّ مبرّرا.

- يتّسم إدراكهنّ للعنف بالضبابية والاضطراب. وهنّ منشغلات أكثر بالعنف الجنسي أو الجسدي. ويصنّف العنف الرمزي والمضايقة المعنوية بأنّه عادي ويبررّنه بأنّه من "طبيعة" الرجل.

- في حالة اعتداء جسديّ أو جنسيّ، أكثر من يهبّ لنجدة المرأة هو الرّجل الآخر مثل الأخ والزّوج وابن العمّ والأب أو الجار وابن الحيّ مرتّبين حسب الأولويّة.
- وباستثناء هذه الحالات "الخاصّة" للعنف، فإنّ التّعاطي مع العنف المبني على النوع الاجتماعيّ يكون من مسؤوليّة النّساء من خلال موقفهنّ في الفضاء العامّ وطريقة لباسهنّ. ويوافقن في هذا الأمر المتحدّثين من الرّجال.
- يعمل الخوف بالنسبة إلى النّساء على تقوية عدم المساواة بين الجنسين في الحركة داخل الفضاء العامّ. ويصبح بالطريقة ذاتها قوام العنف الرّمزيّ الذي تكتمه النّساء داخلهنّ ويجعلنه عاديّاً.
- يقع إدراك العنف على أنّه سمة ذكوريّة. فيمثّل هذا الإسناد الاجتماعيّ أساس إظهار القوّة الذكورية وهو ذو وجهين : يكون الرّجل مقترف العنف ضدّ نساء غير معروفات، وحاميا لمن تربطه بهنّ صلة قرابة أو مصاهرة أو جيرة أو صداقة.
- يشعر الرّجالُ بالاعتداء عليهم من خلال عوامل ذات علاقة بالمحيط مثل العدوانية في وسائل النقل أو الأوساخ في الشّوارع أكثر من مسألة العنف المبني على النوع الاجتماعيّ.
- لم يؤكّد أيّ رجل وقع استجوابه أنّه بوسع المرأة أن تلبس وفق إرادتها. ذلك أنّ واقع المجتمع "الشرقي" - والعبارة لهم - وطبيعته يلزمان المرأة بسلوك محدّد.
- يظهر أنّ مفهوم الشّرف ما يزال ساري المفعول في مخيال الرّجال. وهو الذي يبرّر أنّ المجتمع يلزم النّساء بمواقف مشقّرة اجتماعيّا في الفضاء العامّ الذي يمثّل فيه هويّة أزواجهنّ وأبائهنّ أو إخوتهنّ.
- وقع إجماع كلّ المستجوبين تقريبا على مسؤوليّة الإخوة والآباء والأزواج لأنّ الأمر يتعلّق بشرف الرّجل. وليست المرأة سوى مرؤوسة في هذا النّظام الأبويّ كما مثله هؤلاء الرّجال. وليست حرّيتها ولا وجودها ولا حتى هويّتها ملكا لها فهي تحت وصاية الرّجل.

- وقع ذكر عمل المرأة بأنه في أسوأ الحالات ضرورة أملاها غلاء المعيشة وفي أحسن الحالات على أنه يمكن من رفاهية إضافية للمرأة. وتظل الشؤون المنزلية من أولويات المرأة.

- يتفق الرجال والنساء على واجب المرأة في اعتماد بعض الآداب الجسدية لتعتبر "محترمة" عندما تكون في الفضاء العام: ومن بينها أن تكون "مستورة" أي مغطاة والأولى أن تغطي أماكن معينة في الجسد وهي الصدر والردف والإبطان والبطن والذراعان والساقان. وتتجنب "المفصل" أي الثياب الضيقة التي تظهر مفاتها ولاسيما ما بين فخذها وصدورها. فوجب عليها إذن أن تلبس ثيابا واسعة لا تظهر مفاتها أو توحى بها وهذه المفاتن تمثل علامات أنوثتها. وظهر في كلام الرجال أن سكوت المرأة في حضرة الرجل قاعدة لا بد من احترامها. وهذا الصمت معادل في قيمته لقواعد اللباس. فتصبح المرأة التي "ترد" على الفور متهمه ومسؤولة عن العنف الذي قد يوجه إليها لأنها لم تحسن اتقاء الرجل.

- تبين لنا لدى كل من استجوبنا وعيا بالطابع الاجتماعي المتعلق بكل هذه المعايير. ويدعو الرجال إلى التكييف مع هذه القواعد أكثر مما يدعون إلى مقاومتها. ويمكن أن يبرر هذا الموقف بربطه بموقف عام في الفضاء العام حيث يكون الرجال في وضع المتفرج عادة لا باعتبارهم أعضاء فاعلين في المجتمع ومسؤولين عن تغيير اجتماعي ممكن. فكل شيء يجري كما لو كانت الحياة الاجتماعية ليست بناء مشتركا. فهي في تمثلاتهم واقع خارجي فرضته أغلبية خيالية مسؤولة عن كل التدهور في الفضاء والتلوث المادي والصوتي والبصري فيه، تظهر هذه المواقف أيضا عدم ثقة في المؤسسات والدولة. ولعل ذلك يتأكد بأنه نادرا أن يتم اللجوء إلى السلطات في حالة حدوث اعتداء على النساء.

- الرجال والنساء المستجوبون متماثلون في أنهم يفضلون اللجوء إلى العائلة على اللجوء إلى الدولة. إذ ترى أغلبية المحاورين أنه، في حالة اعتداء جسدي أو تحرش جنسي ملح (فالغازلة الإباحية لا تعتبر عنفا)، على المرأة أن تلجأ إلى زوجها أو

أخيها أو أبيها أو فتیان الحيّ. وليس رفع شكاية بقسم شرطة هو أوّل ما يتبادر إلى أذهانهم عندما يطرح عليهم السؤال عن ردّة فعلهم في حالة حصول اعتداء ضدّ المرأة. وقد يكون اللجوء إلى الشرطة مشروعا في نظرهم في "الحالات القصوى" من قبيل الاغتصاب أو الاعتداء الجسدي الخطير حيث تهدّد حياة المرأة أو حالات قطع الطّريق. وباستثناء هذه الحالات القصوى لا تعتبر الدعوى القضائية حلاً ناجعا باعتبار أنّه يصعب تقديم الدليل كما أنّ الشرطة منشغلة بأمر عديدة. ثم إنّ هناك أيضا في الطّيّات، خوف الرجل الذي وقع التحرشّ بأخته أو زوجته أو اعتدي عليهما من دون أن يكون قادرا على حمايتهما بوسائله الخاصة، من أن يفقد سمعته اجتماعيا. وهكذا فالتحرشّ في الشارع أو في العمل أمر ينبغي أن "يسوّى بين الرّجال".

الخاتمة

تظلّ علاقة المرأة بالفضاء العامّ علاقة مشروطة يسودها الشكّ والحذر وشروط وشكّ (نظرا إلى الحدود المكانية والزمنية لارتياح الفضاء العام ودخوله). وتشبه الفضاءات الحضرية باستثناء العاصمة، المدن. يحدّد التعارف بشكل ما درجة أمنه وطريقة استغلاله ولا يمكن إعتبار الفضاءات المشتركة سواء منها أماكن الترفيه أم وسائل النقل أو فضاءات المهنيّة، فضاءات محايدة. بل هي فضاءات مجموعات تراتبية. ويمكنها أن تكون فضاءات إقصاء حسب درجة الانتماء إلى المجموعة الشاغلة للفضاء. كما لا يدلّ الحضور الأنثويّ حسب مسحنا على مشاركة فاعلة لتحقيق الذات.

وتكشف ملاحظة أخرى متعلّقة بالحياة المهنية للمرأة أنّ نسبة النساء المشتغلات لم تتطوّر منذ عقدين. ذلك أنّها لا تتجاوز 22.1% (انظر إحصاء 1994 و2004). وقد صرّحت بعض المستجوبات في المسح النّوعيّ أنّ المهن اللاتي يشغلنها لا تستجيب إلّا إلى حاجيات مادّيّة وأنهنّ يأملن ما أن تتحسنّ أوضاعهنّ المادّيّة أن يتركن المهنة.

أمّا فيما يخصّ التّمدرس، فإنّ نسبة هامّة من الفتيات يغادرن المدرسة لأسباب متعدّدة. فيزعم بعضهنّ أنّهنّ يجدن في الزواج بديلا اجتماعيا جيّدا. وتبلغ نسبة النساء اللاتي لم يذهبن أبدا إلى المدرسة 16% مقابل 3.3% عند الرّجال.

ويمكن إعادة النظر في صورة المرأة التونسية المتحرّرة والناشطة والحرّة حينما يتعلّق الأمر بالنّفوذ (الاقتصادي أو السياسي أو الرّمزي) أو الظهور والمشاركة في الحياة الاجتماعية. وتظلّ الحياة السياسية والجمعيّاتية مسألة تخصّ الرجال بنسبة 4.5% من النساء الناشطات في مختلف أنماط الجمعيّات و2.5% فقط من المنخرطات في أحزاب سياسيّة.

ويعمل صمت المرأة مثل رمز اجتماعي مشترك وعملة من أجل تفادي الأذى. ويفسر مثل هذا الكلام الذي تقاسمه أغلب الأشخاص المستجوبين من الرجال والنساء الوضعيات التي يتفاعل فيها الجنسان يوميًا. ويمكن في المقابل أن نجمل العلاقة التي تضعهما وجها لوجه في علاقة "مساومة" ضدّ وجود المرأة في فضاء هو ليس لها حسب المخيال الجماعي. وإذا بجسد المرأة في مركز هذا الاختلاف الرمزيّ. فيتمّ ترويض الجسد باستمرار وذلك بالتحكّم في الحركات إذ يتفق 19.9% على أنه يجدر بالمرأة ألاّ تلفت الانتباه بضحكتها أو حركاتها. وفي مراقبة النفاذ إلى الفضاء العامّ حيث تطلب 63.5% من النساء الإذن من أزواجهنّ للخروج. أمّا عن تحديد الحراك في الفضاء فيتفق 77.5% تمام الاتفاق على أنّ خروج المرأة من البيت يعرّضها للمخاطر.

التوصيات :

لمقاومة العنف المبني على النوع الاجتماعي، يجب استهداف مستويات عديدة بالعمل في الوقت نفسه على التمثيلات الاجتماعية والممارسات اليومية. وهذان المستويات متفاعلان في الواقع (انظر أعمال كلود فلامون، 2003، حول ديناميكية التمثيلات الاجتماعية) ويجب :

- وضع سياسة وطنية من شأنها أن تضمن أكثر أمنًا في الفضاءات العامّة ولا سيّما في الشوارع ووسائل النقل بتجهيزها بعدسات مراقبة لردع المعتدين المحتملين وتكوين أدلة من شأنها أن تشجّع النساء على التظلم.

- تنظيم دورات تكوينية مستمرة حول ظواهر العنف المبني على النوع الاجتماعي وبشكل خاصّ لمقدمي الخدمات (رجل - امرأة) المتصلين يوميًا بالنساء (الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري والسكان - وزارة الصحة - وزارة التربية - وزارة العدل - وزارة الداخلية - وزارة الشؤون الاجتماعية...)

- تنظيم دورات تحسيسية لمقاومة العنف المسلط على النساء في الفضاء العام، في وسائل الإعلام والمعاهد الثانوية ووسائل النقل العمومي.
- العمل على محتوى الكتب المدرسية لتخليصها من الصور النمطية والسلبية حول المرأة.
- دعم الفضاءات المخصصة للرياضة كالمسالك الصحية ودور الشباب.
- تشديد معاقبة الأفعال المنافية للسلوك الحضاري والماسة من تناغم الفضاء العام مثل الفضلات والكلام البذيء وقلة الاحترام وخدش الحياء إلخ.